

حفيد العصام لم ارين صريح بذلك قال سبط الناصر الطيلى وى في شرحه كقول من  
وكونا يشرحه في غير بعيد واقول في تعريف العصام في موضع القرينة  
نفسه المتكلم الذي لا يعلو فيه في رايه ان سبب التواقي قال في رسالته في العبدية  
واحدة الظاهر ان سبب اقامتها وان لا يكون مجرد وجودها من غير قصد المتكلم  
وهو ان القرينة التي لا يتحقق المجاز بدونها هي المامنة للمعينة اذ هي  
ليست شرط في تحققه وصحة بل في حسنه وقبول عند البلغاء ولهذا تستر  
اللفظ المجاز الذي ليس فيه قرينة معينة الا ان يتعلق بعدم ذكرها عرف  
كان يريد المتكلم السليق اذ هاب نفس السامع ان يتكلم الي كل معنى مجازي  
ممكن في اللفظ وتحويلها الى التبيين يحسن تركها وكل قرينة معينة  
ما بينه وان عسى المثال يستر في العلة ان يكون نوعها  
تسمو عن شخصها على الصريح مثل سبط ان يسمع التجوز بخصوص بنوع  
السبب الذي يستقل عن المسبب الذي يستعمل هذا السبب فيه وقيل  
ان يستعمل سماعه في كل علة بل يقتضي سماع نظير العلة في اذ نوع  
تساود ونها ايضا مثل ان اذا سوغنا القرب المطلقت المسبب على السبب  
او اللفظ باعتبار المثال حاج لنا ان نطلقه المراد على اللزوم واللفظ باعتبار التجوز  
ما كان استعماله ما هو نظير ذلك اودونه واختار هذا القول في اخلصه  
في اللفظ المحمط وقيل ان يكون سماع النوع بل من سماع اللفظ المجازي  
وان لم يستعمل المثال في خصوص ما استعملت فيه اللفظ خصوص في المثال  
ليس شرط اجماعا هل ينبغي ان يجرى هذا العمل في سماع اللفظ  
بين المجاز في الكلام المشتمل عليه والكذب بالتاويل اذ في ذلك في ظاهر  
هذا القول في اللفظ ونقص القرينة على ان النظر الذي هو المعنى كحقيق غير مراد في التجوز  
حاشا وان كانه وانما قرينة تدل على ان النظر غير مراد في الكلام الكاذب فانه  
وهو عنصر من عناصره بالكذب

يعني  
هذا القول في تعريف القرينة بين المجاز لا يطرده  
الاقتضاء ان سبب اقامتها وان لا يكون مجرد وجودها من غير قصد المتكلم  
وهو ان القرينة التي لا يتحقق المجاز بدونها هي المامنة للمعينة اذ هي  
ليست شرط في تحققه وصحة بل في حسنه وقبول عند البلغاء ولهذا تستر  
اللفظ المجاز الذي ليس فيه قرينة معينة الا ان يتعلق بعدم ذكرها عرف  
كان يريد المتكلم السليق اذ هاب نفس السامع ان يتكلم الي كل معنى مجازي  
ممكن في اللفظ وتحويلها الى التبيين يحسن تركها وكل قرينة معينة  
ما بينه وان عسى المثال يستر في العلة ان يكون نوعها  
تسمو عن شخصها على الصريح مثل سبط ان يسمع التجوز بخصوص بنوع  
السبب الذي يستقل عن المسبب الذي يستعمل هذا السبب فيه وقيل  
ان يستعمل سماعه في كل علة بل يقتضي سماع نظير العلة في اذ نوع  
تساود ونها ايضا مثل ان اذا سوغنا القرب المطلقت المسبب على السبب  
او اللفظ باعتبار المثال حاج لنا ان نطلقه المراد على اللزوم واللفظ باعتبار التجوز  
ما كان استعماله ما هو نظير ذلك اودونه واختار هذا القول في اخلصه  
في اللفظ المحمط وقيل ان يكون سماع النوع بل من سماع اللفظ المجازي  
وان لم يستعمل المثال في خصوص ما استعملت فيه اللفظ خصوص في المثال  
ليس شرط اجماعا هل ينبغي ان يجرى هذا العمل في سماع اللفظ  
بين المجاز في الكلام المشتمل عليه والكذب بالتاويل اذ في ذلك في ظاهر  
هذا القول في اللفظ ونقص القرينة على ان النظر الذي هو المعنى كحقيق غير مراد في التجوز  
حاشا وان كانه وانما قرينة تدل على ان النظر غير مراد في الكلام الكاذب فانه  
وهو عنصر من عناصره بالكذب

قوله  
الامر ان كان كلامه في  
الامر ان كان كلامه في  
الامر ان كان كلامه في

قوله  
اذ هاب نفس السامع  
بوجودها في كل معنى  
ما بينه وان عسى المثال  
يستتر في العلة ان يكون  
نوعها

قوله  
بأنواع السبب الذي يستقل  
بما منه وكذا ان كان على  
الامر ان كان كلامه في

قوله  
نظير العلة بل يقتضي  
سماع نظير العلة في اذ نوع  
تساود ونها ايضا مثل  
ان اذا سوغنا القرب المطلقت  
المسبب على السبب

قوله  
بين المجاز في الكلام  
المشتمل عليه والكذب  
بالتاويل اذ في ذلك في  
ظاهر هذا القول في اللفظ  
ونقص القرينة على ان  
النظر الذي هو المعنى كحقيق  
غير مراد في التجوز حاشا  
وان كانه وانما قرينة تدل  
على ان النظر غير مراد في  
الكلام الكاذب فانه وهو  
عنصر من عناصره بالكذب

يعني الظاهر ويريد ويصرف هذه الى اثباته فيكون غير ثابت في نفس الامر  
مثل ان اذا قال بل جازي اسد مع ان اسد كحقيق لم يجز في الفاعل لم يجر الظاهر  
اللفظ المراد الرجل الشجاع الذي يشب اسد كحقيق ونصب على ذلك  
قرينة فالتكلم يستعان وان اراد الظاهر ولم ينصب قرينة فليس في  
كذب كذا ذكر التوم ونظير في تعريف العصام في رسالته الفارسية من وجوه اصدقه  
ان كما يشبهه المجاز بالكذب والفرق بينهما ما ذكره كذا في كتابه المجاز بالحظ  
والفرق بينهما ما ذكره كذا اذا كان المجاز في بيان طلبه مثل قول القائل ان لا خير  
في مقام ان يصور من اسد كحقيق فالتكلم بعد ذلك شبيهه هنا ليس  
بالكذب بل يكون الكلام غير ضري بل بالحظ ان التاويل لوراد الظاهر كان  
مخاطبا له ان يكون من اجمال فكلا وجهه للتخصص بالكذب المثال  
ان كلامهم هذا يشعر بان المجاز صدق دائما فانه بالكذب وليس كذا  
بل هو كسائر اخباره احتمال الصدق والكذب الثالث ان كلامهم  
هذا يقتضي ان يكون اللفظ المجازي كذا بانواعها كحقيق البتة وليس  
كذلك اذ يجوز ان يجازي به الحيوان المعترف مثل الضفدع كحقيق البتة وليس  
بان فاعادة من الكلام بالمقصود اعادة مجاز الرجل الشجاع واجاب معترضا  
بالحققة المألوية عن ان ورايان الذي يجب ترتيب الكلام بالبلغ عن جهة اللفظ  
به هو الكذب واذ لا خصوصه بالذكر وتر كواك شبيهه بالحظ ان مكان معرفة  
بالمقايسة وتكثيرهم فالوايق بين المجاز وبين الكذب وما يشبهه. وعن  
الشيء بان معنى كلامهم ان التاويل ونصب القرينة يدفعان عن المجاز كونه  
قسطا بالكذب انهما يجملان قطبي الصدق حتى يرد عليهم ما اوردوا قولا  
يعال مثل ذلك في ان شبيهه بالحظ وعن الثالث بان التوم انما حكوا بان  
قرينة المجاز تمنع اعادة المعنى كحقيق من اللفظ اي تمنع التماثل الى ان  
ان يذهب هذه الى ان المعنى كحقيق في مراد المتكلم من هذا اللفظ

يعني  
هذا القول في تعريف القرينة بين المجاز لا يطرده  
الاقتضاء ان سبب اقامتها وان لا يكون مجرد وجودها من غير قصد المتكلم  
وهو ان القرينة التي لا يتحقق المجاز بدونها هي المامنة للمعينة اذ هي  
ليست شرط في تحققه وصحة بل في حسنه وقبول عند البلغاء ولهذا تستر  
اللفظ المجاز الذي ليس فيه قرينة معينة الا ان يتعلق بعدم ذكرها عرف  
كان يريد المتكلم السليق اذ هاب نفس السامع ان يتكلم الي كل معنى مجازي  
ممكن في اللفظ وتحويلها الى التبيين يحسن تركها وكل قرينة معينة  
ما بينه وان عسى المثال يستر في العلة ان يكون نوعها  
تسمو عن شخصها على الصريح مثل سبط ان يسمع التجوز بخصوص بنوع  
السبب الذي يستقل عن المسبب الذي يستعمل هذا السبب فيه وقيل  
ان يستعمل سماعه في كل علة بل يقتضي سماع نظير العلة في اذ نوع  
تساود ونها ايضا مثل ان اذا سوغنا القرب المطلقت المسبب على السبب  
او اللفظ باعتبار المثال حاج لنا ان نطلقه المراد على اللزوم واللفظ باعتبار التجوز  
ما كان استعماله ما هو نظير ذلك اودونه واختار هذا القول في اخلصه  
في اللفظ المحمط وقيل ان يكون سماع النوع بل من سماع اللفظ المجازي  
وان لم يستعمل المثال في خصوص ما استعملت فيه اللفظ خصوص في المثال  
ليس شرط اجماعا هل ينبغي ان يجرى هذا العمل في سماع اللفظ  
بين المجاز في الكلام المشتمل عليه والكذب بالتاويل اذ في ذلك في ظاهر  
هذا القول في اللفظ ونقص القرينة على ان النظر الذي هو المعنى كحقيق غير مراد في التجوز  
حاشا وان كانه وانما قرينة تدل على ان النظر غير مراد في الكلام الكاذب فانه  
وهو عنصر من عناصره بالكذب

قوله  
الامر ان كان كلامه في  
الامر ان كان كلامه في  
الامر ان كان كلامه في

قوله  
اذ هاب نفس السامع  
بوجودها في كل معنى  
ما بينه وان عسى المثال  
يستتر في العلة ان يكون  
نوعها

قوله  
بأنواع السبب الذي يستقل  
بما منه وكذا ان كان على  
الامر ان كان كلامه في

قوله  
نظير العلة بل يقتضي  
سماع نظير العلة في اذ نوع  
تساود ونها ايضا مثل  
ان اذا سوغنا القرب المطلقت  
المسبب على السبب

قوله  
بين المجاز في الكلام  
المشتمل عليه والكذب  
بالتاويل اذ في ذلك في  
ظاهر هذا القول في اللفظ  
ونقص القرينة على ان  
النظر الذي هو المعنى كحقيق  
غير مراد في التجوز حاشا  
وان كانه وانما قرينة تدل  
على ان النظر غير مراد في  
الكلام الكاذب فانه وهو  
عنصر من عناصره بالكذب